جيوبوليتيكية الصراع على مصادر الطاقة (الغاز الطبيعي) شرق المتوسط

GEOPOLITICS OF THE CONFLICT ON ENERGY SOURCES (NATURAL GAS) IN THE EASTERN MEDITERRANEAN

أ.م.د. خالد حمزة جريمط

A.M.D. Khaled Hamza Jremit

المدرس: احمد عجاج مطر

Instructor: Ahmed Agag Matar

كلية الرشيد الجامعة

قسم القانون

الملخص

يدور صراع ملتهب شرق المتوسط على الثروات النفطية والغازية، بضوء اكتشاف حقول غازية ضخمة في مياه الدول المطلة على الحوض الشرقي للبحر المتوسط، مما أضاف سبباً آخر من أسباب الخلافات والنزاعات الممتدة من القرن الماضي لتبرز خلال هذه المرحلة، كالنزاع النفطي والمائي قديم العهد بين (إسرائيل) ولبنان، والصراع الممتد بين تركيا من جهة وكل من قبرص واليونان من جانب آخر، وصولاً إلى الصراع الحديث العهد بين الدولتين الأكبر في منطقة شرق المتوسط من حيث عدد السكان والتقدم الصناعي مصر وتركيا اللَّتان تحتاجان قدراً كبيراً من مصادر الطاقة. وأسهم دخول تركيا خط المواجهة من الشاطئ الليبي سياسياً وعسكرياً في تأجيج حدة الصراع، مما ولَّد عاملاً ارتدادياً بإنشاء منتدى غاز المتوسط ليضم كل من مصر وايطاليا وقبرص والأردن (وإسرائيل) وفلسطين، فيما استبعدت تركيا لحسابات استراتيجية وسياسية.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

ABSTRACT

The volatile conflicts in the eastern Mediterranean has taken place on oil and gas resources in light of the discovery of huge gas fields in the waters of the countries bordering the eastern Mediterranean basin, which added another reason for the differences and conflicts extending from the last century to emerge during this stage, such as the long-standing oil and water dispute between Israel and Lebanon, and the extended conflict between Turkey on the one hand and Cyprus and Greece on the other hand, up to the recent conflict between the two largest countries in the eastern Mediterranean region in terms of population and industrial progress, Egypt and Turkey, which need a large amount of energy sources. Turkey's entry into the front line from the Libyan coast contributed politically and militarily to fueling the conflict, which generated a regressive factor in the establishment of The East Mediterranean Gas Forum to include Egypt, Italy, Cyprus, Jordan, (Israel) and Palestine, while Turkey has been excluded for strategic and political reasons.

المقدمة

أدى اكتشاف مخزون غازي كبير في منطقة شرق المتوسط إلى تصاعد حدة التوترات الإقليمية التي باتت تُنذر باحتمالات المواجهة العسكرية بين الدول المطلة على الحوض الشرقي للمتوسط، حيث تسبَّبت الصراعات الجديدة على تقاسم مناطق الاستكشاف وترسيم الحدود وخطوط ومسارات أنابيب التصدير، فضلاً عن التنافس بين المراكز الإقليمية والدولية للطاقة في تغير خريطة التحالفات، وتصاعد حدة التهديدات الجيوسياسية في المنطقة، مما أثر سلبًا على عمليات الاستكشاف وعرقلة الأنشطة المتعلقة بالتنقيب والإنتاج وكذلك إعاقة تأسيس مسارات ناقلة إلى القارة الأوروبية. وتنفرد هذه المنطقة بأهمية كبرى في حسابات الدول العظمى لما تتمتع به من أهمية استراتيجية في المشهد السياسي إقليميا ودولياً، لا سيما بما تمتلكه من مصادر الطاقة ومنها الغاز على وجه التحديد. وفي هذا السياق يأتي الدخول الروسي المباشر على خط المواجهة كلاعب رئيسي وتأكيداً لحضوره في منطقة الشرق الأوسط عامة وشرق المتوسط بشكل خاص وتثبيت مصالحه الحيوية التي تتقاطع مع مصالح أطراف أخرى بالهيمنة على موارد النفط والغاز وتأمين خطوط نقله عبر المتوسط، مما زاد في حجم التعقيد السياسي والاجتماعي والديني الذي تعاني منه المنطقة والذي يمكن أن يعرِّضها لاهتزازات أمنية وسياسية واضطرابات خطيرة تضاف لما تعانيه منذ سنوات، وهذا يصب في مصلحة الدول الكبرى المتنافسة التي تسعى لتأكيد نفوذها وتأمين احتياجاتها من موارد الطاقة في ظل الاضطرابات المالية المتتالية في هيكل الاقتصاد العالمي والسباق على التحكم بالسوق الدولية. وتمثل مصادر الطاقة التي يكتنزها حوض شرق المتوسط نقطة تحول جيو – اقتصادي وجيو – سياسي في المنطقة، ممكن أن يؤدي

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

إلى ازدهار اقتصادي كبير يتخطى أثره الدول المعنية إقليميا ودولياً؛ ولكن هذا التصور أصبح بعيداً عن الواقعية في ظل تزايد حدة الخلافات الحدودية والكيفية التي يتم بها تقاسم الثروات المكتشفة وطريقة تصديرها، فضلا عن التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة والتي أدت إلى تشكيل محاور إقليمية ودولية لدعم أطراف على حساب أطراف أخرى مما قد يفضي إلى الصدام المسلح المباشر.

ومع تصاعد اكتشافات الغاز في الحوض الشرقي للبحر المتوسط، ازدادت حدة الصراع والتنافس الإقليمي والدولي على هذه الثروة التي أصبحت عامل تهديد للاستقرار في المنطقة بدلاً من أن تشكل عامل استقرار، فهناك مؤشرات عديدة على مستقبل التنافس الدولي على الطاقة في شرق المتوسط بدأت تتحدد ملامحه الأولية وتلقي بضلاله على الدول المطلة على هذا الحوض وخاصة (مصر، تركيا، قبرص، سوريا، إسرائيل، لبنان) وهذا المشهد هو الذي بات معبراً عن خريطة التحالفات الإقليمية وصراعها على هذه الثروة الضخمة.

- إشكالية الدراسة

تحاول الدراسة من خلال البحث والتحليل الإجابة على عدة تساؤلات أهمها:

١. ما هي المكانة الجيواستراتيجية التي تتمتع بها منطقة شرق البحر المتوسط؟

٢. ما هي الأبعاد الجيوبوليتيكية لمجريات صراع الدول الكبرى على الطاقة (الغاز الطبيعي) في منطقة شرق المتوسط؟

٣. مدى تعاطي دول منطقة الحوض الشرقي للبحر المتوسط مع مجريات الصراع الإقليمي والدولي على مصادر الطاقة في الحوض وخياراتها المتاحة؟

- فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على مجموعة من الفرضيات المتداخلة مع بعضها، حيث الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة شرق البحر المتوسط في تأمين حركة النقل

البحري بين مختلف مناطق العالم والسوق الأوربية، فضلاً عن امتلاكها موارد طاقوية كبرى ويأتي الغاز في مقدمتها، مما أضاف عاملاً جيوبوليتيكيا آخر في منظومة الصراع الدولي للهيمنة على المنطقة، يضاف إلى ذلك صراعات الأطراف المحلية لدول الحوض حول الحدود البحرية وتقسيمات المناطق الاقتصادية الخالصة، فقد أصبحت أغلب دول الحوض الشرقي للبحر المتوسط لها مشاكل متداخلة حول مكامن الغاز مما جعل إمكانية استغلال هذه المادة في الوقت الحالي محفوف بمخاطر الصراع مع الآخرين في ظل عدم إيجاد حلول تقنع الجميع بعدالة تقسيم المناطق الاقتصادية الخالصة.

- منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لإظهار أهمية كل دولة من دول المنطقة، فضلاً عن دور القوى الكبرى الطامعة بمواردها، وكذلك المنهج التحليلي لتحليل خطوات دول المنطقة والدول الكبرى من خلال عقد الاتفاقيات والتحالفات ودورها في جيوبوليتيكية صراع الهيمنة على مقدرات منطقة الحوض الشرقي للبحر المتوسط.

خطة الدراسة

تتكون الدراسة من ثلاث مباحث رئيسية، حيث عالج المبحث الأول الذي جاء بعنوان الأهمية الجيوبولتيكية لمنطقة الصراع المزايا الجيوسياسية التي تتميز بها منطقة شرق المتوسط كونها مصدراً مهماً من مصادر الغاز الطبيعي فضلا عن أهميتها كممر لمصادر الطاقة المختلفة من مناطق انتاجه إلى أسواق استهلاكه. أما المبحث الثاني الذي كان بعنوان أطراف الصراع الإقليمية فقد تناول بالدراسة والتحليل موقع كل دولة من دول شرق المتوسط وأهميتها في موضوع مكامن الغاز الطبيعي ومشاكلها مع جوارها الجغرافي من دول الحوض. في حين جاء المبحث الثالث بعنوان أطراف الصراع الدولية

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

ليركز على القوى الأكثر تأثيراً في مشهد الطاقة بحوض البحر المتوسط ودورها في تأجيج حدة الصراع أو التقليل منه في ضوء مصالحها الاقتصادية والسياسية وأطماعها الجيوبوليتيكية في المنطقة.

المبحث الأول
الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة الصراع

لتفسير ما يحدث من صراعات بين الدول الكبرى حول موارد الطاقة، أصبح من الضروري تناول المقاربات الجيوبوليتيكية التي تم تطبيقها خلال فترة الحرب الباردة، لاسيما أن العالم لا زال يعيش نتائج هذا الصراع الجيوبوليتيكي؛ ومن أهم المنظرين لتلك المرحلة (ماهان) الذي درس الموقع الجغرافي البحري للدولة، ومدى تأثيره في بناء قوتها وخاصةً البحرية، وأكد على أهمية هذا الموقع من حيث انفتاحه على البحار والمحيطات وقدرته على تأمين السيطرة على الطرق التجارية، ويعتبر ماهان أن من يتحكم بالمحيط يتحكم بتجارة العالم ومن يتحكم بتجارة العالم يتحكم بثروة العالم. وفي ذات السياق يرى سبيكمان أن من يتحكم بالمناطق الساحلية التي تتماشى مع الموقع الجغرافي للهلال الخارجي هو من يستطيع السيطرة على جزيرة العالم ومن ثم العالم[1].

أولاً: جغرافية شرق البحر المتوسط.

تعتبر منطقة شرق البحر المتوسط من المناطق الإستراتيجية المهمة في العالم، فهي تؤمن التنقل إلى المحيط الهندي عبر قناة السويس، كما تربط الصين والهند وبقية دول الشرق الأقصى بالسوق الأوروبية والمحيط الأطلسي، كما تتبوأ موقعاً جيواسترتيجياً في نقل الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) من مكامنه في الشرق الأوسط إلى الأسواق الأوروبية. وعموماً

(١) عبد الرزاق بوزيدي، التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط- دراسة حالة سوريا ٢٠١٠-٢٠١٤، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، ٢٠١٥، ص٣٠.

يتصل شرق المتوسط ببلاد الرافدين والشرق الأدنى عبر سوريا وتركيا ويصل إلى شبه الجزيرة العربية والهند وشرق أفريقيا عبر قناة السويس أيضاً؛ انظر الشكل رقم (١). وبالنتيجة فإن شرق المتوسط هو قلب الشرق الأوسط، لأنه يربط الطرق التجارية المهمة ويشتد فيه الازدحام البحري، إذ يؤمن حوالي ٣٠٪ من إجمالي التجارة البحرية العالمية و ٢٥٪ من نسبة تجارة النفط عبر البحر المتوسط، وبهذه الكيفية يشكل شرق المتوسط حقلاً للنقل التجاري ومن ثم فالسيطرة عليه تعني تأمين الاستحواذ على مقدرات الشرق الأوسط الاقتصادية[١].

ويمكن أن نجمل الأسباب التي جعلت منطقة الحوض الشرقي للبحر المتوسط واحدة من المناطق المهمة في خريطة الصراعات الدولية بالإضافة إلى ما ورد آنفاً بما يلي [٢]:

١. هي منطقة ذات موارد طاقوية كبيرة، فبالإضافة إلى النفط جاء اكتشاف حقول الغاز ليضيف عاملا جيوبوليتيكياً آخراً في منظومة الصراع الدولي حول المنطقة.

٢. مكان وسيط ومهم للتجارة الدولية تتلاقى فيه المصالح الدولية.

٣. احتوائها على شبكة كثيفة وواسعة من خطوط نقل الغاز الطبيعي وكذلك النفط وتحديداً في جزئها الجنوبي الشرقي، هذا العامل أعطاها دفعا جيواستراتيجياً آخر.

٤. تتميز حقول الغاز المكتشفة في المنطقة بقربها من موانئ التصدير عبر البحر المتوسط، فضلاً عن قربها من أسواق

(1) Elkabbouri Mounime ve Mohamed Lotfi, –Maritime transport and international trade: a study of transshipment opportunities and their impacts on The mediterranean region growth– The Business & Management Review, 2014, Volume 4 Number 4, P.2.

(٢) احمد الصباغ، تحديات السيطرة على مكامن الغاز الطبيعي– خريطة الصراع بشرق المتوسط، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ورقة سياسية، العدد ٤٨، ص ١١.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

الاستهلاك في أوروبا.

وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي ومحاولة الوريث الروسي العودة إلى واجهة المشهد السياسي، أصبح صانع القرار الروسي على قناعة تامة أن التفوق والهيمنة تحتاج إلى صناعة متقدمة، وأن الصناعة بحاجة إلى طاقة وهذه الطاقة محددة باتفاقات دولية ومنها اتفاق (كيوتو) **١٩٩٢**[١]، الذي وضع إجراءات حازمة للحد من التلوث، مما ساهم في توجيه الأنظار نحو الغاز كأحد مصادر الطاقة النظيفة، ولهذا الغرض وضع الرئيس بوتين استراتيجيته بالسعي إلى ما يشبه احتكار الغاز إنتاجاً ونقلاً وتسويقاً، على اعتبار أن المنافسة في قطاعات النفط لا تحتمل القسمة مع الولايات المتحدة، ومثَّلت سنة **١٩٩٥** البداية لتحرك شركة (غاز بروم) لزيادة النفوذ الروسي في المنطقة من خلال تمرير غازها عبر أذربيجان ومن ثم إلى تركمانستان فإيران كمسوق ليصل سواحل البحر المتوسط من خلال مشروعين هما: السيل الشمالي والجنوبي ليمثلان الحلم الروسي بالعودة إلى أمجاده السابقة ويكون الغاز هو أداة الهيمنة الجديدة[٢]. وهذا السعي الروسي يتعارض مع المصالح الأمريكية والأوروبية التي تسعى أيضاً للسيطرة

(١) نصت معاهدة كيوتو على التزامات قانونية للحد من انبعاث أربعة من الغازات الدفيئة (ثاني أكسيد الكربون، والميثان، وأكسيد النيتروس، وسداسي فلوريد الكبريت) ومجموعتين من الغازات (هيدروفلوروكربون، والهيدروكربونات المشبعة بالفلور (بيرفلوروكربون)) التي تنتجها الدول الصناعية -المرفق الأول-، ونصت أيضا على التزامات عامة لجميع البلدان الأعضاء. واعتبارا من عام **٢٠٠٨** م، صادق **١٨٣** طرفا على الاتفاقية، التي كان قد اعتمد استخدامها في **١١** ديسمبر **١٩٩٧** في كيوتو في اليابان، والتي دخلت حيز التنفيذ في **١٦** فبراير **٢٠٠٥**.

(٢) عماد فوزي شعيبي، الصراع على الشرق الأوسط: الغاز أولاً، شبكة فولتير، **١٧** ابريل **٢٠١٢**، شبكة الانترنيت
https //:www.voltairenet.org /article173717.html

واحتكار إنتاج وتصدير هذه الثروة؛ ومن هنا شكَّلت منطقة شرق التوسط أهمية في استراتيجية الدول الكبرى كمصدر من مصادر الطاقة فضلاً عن كونها ممر بري وبحري لخطوط تصدير الغاز إلى أوروبا.

الشكل رقم (١) البحر المتوسط

المصدر: عليان محمود عليان، الغاز الطبيعي العربي من مضيق جبل طارق الى باب المندب- التحديات والمخاطر الاستعمارية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٦، ص٣٥.

ثانياً: أهمية غاز شرق المتوسط.

يأتي الغاز الطبيعي بالمرتبة الثانية كمصدر من مصادر الطاقة بعد النفط، إذ يشكِّل حوالي ٢٣٪ من مصادر الطاقة العالمية، كما يقدر الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي حوالي (١٨٧,١) ترليون م٣ سنة (٢٠١٠)، وتهيمن منطقة الشرق الأوسط مع روسيا على ما نسبته ٧٢٪ من هذا الاحتياطي[١]. والمؤشرات العالمية لاستهلاك الطاقة تشير إلى استمرار النفط كمصدر رئيسي للطاقة ولكن من المتوقع أن يتزايد الاعتماد على الغاز بما يضع القرن الواحد وعشرين تحت تسمية قرن الغاز، مما جعله مادة للتنافس والصراع عليه، وعلى ممراته وخطوط نقله إلى أسواق استهلاكه.

سنة (٢٠١٠) قدَّرت الهيئة الأمريكية للمسح الجيولوجي وجود ما يقارب (١٢٢) ترليون م٣ من الغاز الطبيعي التي لا تزال غير مكتشفة في الحوض الشرقي للبحر المتوسط ضمن سواحل

(١) حارث قحطان عبدالله، التحولات الإستراتيجية الصينية من الإقليمية إلى الدولية- أهمية المنطقة العربية في منظومة المصالح الصينية، مجلة البحوث الصينية المصرية، جامعة حلوان، المجلد الثاني، العدد الرابع، القاهرة، ٢٠١٣، ص٢٨.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

كل من (سوريا، لبنان، غزة، «إسرائيل» وقبرص)، فضلاً عما يقارب (١٠٧) مليار برميل نفط قابلة للاستخراج. وهذه الأرقام رغم أنها لا تزال في إطار التقديرات ولا تشمل جميع السواحل المطلة على شرق المتوسط، إلا أنها ترتبط بالعديد من الاكتشافات التي تمت خلال العقد الماضي؛ إذ بدأت وتيرة الاستكشافات بالازدياد بعد النجاح الذي حققته شركة (نوبل إنرجي) الأمريكية باكتشاف حقل تمار الغازي سنة (٢٠٠٩) في السواحل المقابلة للكيان الصهيوني، ثم توالت الاكتشافات من قبل الشركات الكبرى (الفرنسية، الايطالية والأمريكية) بتكليف من دول الحوض، وهذا ما يؤشر الاهتمام الدولي البالغ بالصراع القائم بين دول حوض شرق المتوسط [١]، والتدخل الروسي في سوريا يأتي في هذا السياق أيضاً. وتنبع أهمية الغاز في هذه المنطقة لارتباطه بعوامل متعددة[٢] منها:

١. الأهمية الجيوسياسية للمنطقة التي تنتمي لمنطقة ذات أهمية أوسع هي منطقة الشرق الأوسط، والتي تهيمن على ما نسبته ٤٧٪ من الاحتياطي العالمي للنفط و٤١٪ من نسبة احتياطي الغاز، فضلاً عن موقعها الجغرافي بانفتاحها عبر البحر المتوسط على تقاطع القارات الثلاث (آسيا، أوروبا وأفريقيا)، واتصالها بطرق التجارة العالمية من خلال مضايق (السويس، البوسفور وجبل طارق).

٢. المنافع الاقتصادية والسياسية والأمنية التي يمكن أن يأتي بها إنتاج الغاز وتصديره لدول المنطقة.

٣. آمال دول الجوار الجغرافي السياسية

(1) Nael Shama, The Geopolitics of a Latent International Conflict in Eastern Mediterranean, Al Jazeera Center for Studies, 2019, P. 3.

(٢) علي حسين باكير، النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الاشتباك، مركز الجزيرة للدراسات، سلسلة تقارير، ١٩ نيسان ٢٠١٨، ص٣.

والاقتصادية والأمنية بأن يشكل الغاز عامل تغيير في المعطيات السياسية والاقتصادية للمنطقة عموماً.

٤. التنافس على استغلال إنتاج ثروات الهيدروكربون وتصديرها، فضلاً عن تحويل المنطقة إلى طرف مهم في لعبة الصراع الدولي على الغاز.

وفي ظل هذه العوامل وتزايد الاكتشافات انفتحت شهية الشركات الكبرى للنفط والغاز، مما ألهب حدة التنافس الإقليمي على هذه الموارد، وجذب في نفس الوقت انتباه القوى الدولية لتصبح المنطقة بؤرة صراع جديدة.

المبحث الثاني
أطراف الصراع الإقليمية

أصبحت أهداف أطراف شرق المتوسط معقدة بعد أن تداخل فيها الاقتصادي بالجغرافي والتاريخي بالشخصي، وتقف خلف التحالفات المعلنة الكثير من المواقف الخفية، ومنذ اكتشاف الاحتياطي الضخم للغاز الطبيعي شرق المتوسط دخلت الدول الساحلية في نزاع مرير على تقسيم الحدود البحرية، في ظل غياب توصيف متفق عليه للمناطق الاقتصادية الخالصة لكل منها، انظر الشكل (٢). وسنحاول رصد أهداف ومواقف وأدوات كل طرف من الأطراف الإقليمية بشكل موجز وكما يلي:

أولاً: سوريا.

تعد سوريا بموقعها الجغرافي المطل على الحوض الشرقي للبحر المتوسط عقدة تقاطع مكامن الغاز المكتشفة حديثاً، والتي تربط منطقة شرق المتوسط (لبنان وسوريا) مروراً بالعراق مع إيران، وهذا الخط من شأنه أن يغير الخريطة الجيوبوليتيكية للمنطقة لما يتمتع به من أهمية دولية، خاصةً لدول أوروبا في ظل الصراع الروسي- الأمريكي على موارد الطاقة. وضمن هذا السياق يأتي الموقف التركي المتشدِّد حيال سوريا، فهي تبحث

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

عن موقع لها في التركيبة الدولية الجديدة، ويعد الغاز أداة مهمة لتحقيق هذه الغاية، وتسعى أنقرة أيضاً إلى عرقلة خطوط نقل الطاقة الإيرانية عبر سوريا لتحافظ على مكانتها بالهيمنة على هذا الدور[١]. وسوريا تمتلك احتياطي مؤكد من الغاز على اليابسة حوالي (١٠,١) ترليون قدم٣ وهذه النسبة تعد متواضعة بحسب تقديرات سنة (٢٠١١)، وتشكِّل ما نسبته (٠,١٪) من إجمالي الاحتياطي العالمي. وفي سنة (٢٠١١) أنتجت سوريا (٢٣٢،٤) مليار قدم مكعب، في الوقت الذي كان استهلاكها (٢٥١) مليار قدم٣، وغطَّت نسبة الفارق بالاستيراد من مصر. وقد ارتفع إنتاجها المحلي بنسبة ١٠٪ سنة (٢٠١١) رغم الوضع الأمني غير المستقر الذي تعيشه، وتستغل إنتاجها الغازي في تعزيز إنتاج النفط وما تبقى يستخدم لتوليد الكهرباء[٢]. وتضم البادية السورية والساحل ٨٣٪ من الاحتياطي السوري للغاز والنفط بينما يتركز ١٢٪ في الجزيرة السورية، وتشير الدراسات الحديثة أن الجزيرة السورية ستبدأ آبارها بالنضوب اعتباراً من سنة (٢٠٢٢)، بينما حقول البادية والساحل إن تم استغلالها ستستمر في الإنتاج لأكثر من ثلاثين عاماً تقريباً، وبحسب مركز فيريل للدراسات فإن الاحتياطي السوري من الغاز سنة (٢٠١٧) بلغ (٢٨،٥٠٠) مليار م٣، وهذه الكمية إن تم استخراجها تضع سوريا في المركز الثالث عالمياً في مجال تصدير الغاز متقدمة على دولة قطر التي تحتل هذا المركز بعد روسيا وإيران؛

(١) علي حسين باكير، أساطير الغاز وجيوبوليتيك شرق المتوسط، جريدة الجمهورية، ٧ آب ٢٠١٢.

(٢) الآثار الجيوسياسية لاكتشاف الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، سبتمبر ٢٠١٢، ص١٤.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

شكل رقم (٢) الحدود البحرية لدول الحوض الشرقي للبحر المتوسط

ترجمة المعلومات الواردة في الشكل: ١. حدود اليونان البحرية ٢. حدود قبرص البحرية، ٣. حدود مصر البحرية، ٤. حدود فلسطين و(إسرائيل) البحرية، ٥. حدود لبنان البحرية، ٦. حدود سوريا البحرية، ٧. حدود تركيا البحرية، ٨. حدود ليبيا البحرية. المصدر: جلال سلمي، تركيا وليبيا وجيوبوليتيك الطاقة في المتوسط، المعهد المصري للدراسات، تقديرات سياسية، ٢٠١٩، ص١٠.

ولذلك يأتي الإصرار الروسي للدفاع عن النظام السوري ليس لتأمين منفذ له عبر المتوسط، وإنما الأهم من ذلك هو الغاز والبترول، وعملية بناء قاعدة بحرية دائميه في سواحل طرطوس هو للهيمنة على بحر الغاز فيها، ولهذه الأسباب فإن روسيا مستعدة لكل احتمالات المواجهة بما يمنع أي شكل من أشكال المنافسة لغازها نحو أوروبا [١]. وهذه الأسباب هي ذاتها التي دفعت دولة مثل قطر التي لا تمتلك مؤهلات القوى الكبرى لتتدخل بقوة في القضية السورية التي تبتعد عنها كل هذه المسافة، وليس فقط احتمالية منافسة سوريا لمكانتها على المركز الثالث عالمياً بتصدير الغاز وإنما لتراجع قيمة الغاز القطري ويصبح أقل جدوى بسبب قرب الحقول السورية من الأسواق العالمية في أوروبا وهي ذات الأسواق التي يستهدفها الغاز القطري، وينطبق نفس الحال على إيران. وهذا ما يجعل أي تصور لتخلِّي روسيا أو إيران ومن ورائهما الصين عن سوريا مجرد

(1) Shirin Jaafari, Russia's naval base in Syria has decades of history, PRI, .06.10.2015.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

أمنيات وتخيلات. ويأتي الإصرار التركي على الاحتفاظ بمناطق نفوذ له شمال غرب مدينة حلب قرب ثلاثة حقول غاز صغيرة هناك، مع طموحها بالوصول إلى مدينة الرقة حيث الحقول الغازية متوسطة الحجم. وما وجود داعش في الأحداث السورية إلا بتوكيل إقليمي ودولي للسيطرة على البادية السورية حيث حقول النفط والغاز فيها ومنع هيمنة أي طرف آخر بالوصول إليها. وبهذا المشهد فإن سوريا وخاصة سواحلها على شرق المتوسط تطفو على حقول كبرى من الغاز الطبيعي، منها ما تم اكتشافه ومنها ما لا يزال في طور الاحتمالات. ولهذا سيبقي الصراع مستمراً وحامياً بين الأطراف ذات المصالح الإقليمية والدولية ما لم يتفق الفرقاء فيما بينهم على تقاسم الحصص[1].

ثانياً: لبنان.

لبنان له موقع يتوسط الدول المطلة على الساحل الشرقي للبحر المتوسط، وبذلك فله نصيب كبير من بحيرة الغاز الضخمة التي يحتضنها هذا البحر، وأشارت تقديرات المسح الجيولوجي الأولية أن لبنان يمتلك احتياطيات من الغاز الطبيعي تقدر بحوالي (٣٠) ترليون قدم مكعب، مما جعل من الشركات العالمية المختصة تتنافس للحصول على عقود التراخيص للتنقيب عن الغاز واستخراجه، وتبلغ المساحة الاقتصادية الخالصة للبنان في البحر المتوسط حوالي ٢٢٧٠٠ كلم٢، أي ما يعادل أكثر من ضعف مساحة لبنان البرية، وبذلت العديد من المؤسسات والشركات الدولية جهوداً بمسح هذه المنطقة، وتبيَّن بعد مسح ما يقارب الـ ٥٠٪ منها، احتوائها على مساحة تقدر بثلاثة آلاف كم٢ تضم في باطنها مخزوناً

(١) حمد جاسم محمد، حرب الغاز على سوريا والسيناريوهات المحتملة، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٧/٥/٤، شبكة الانترنيت
http://fcdrs.com/polotics/729

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

غازياً يقدر ب(١٢) ترليون قدم مكعب، ووفقاً لتقديرات عدد من المختصين في مجال الطاقة فإن لبنان سيكون من الدول المؤثرة في سوق الغاز الطبيعي. وعلى الرغم من المؤشرات الإيجابية لمكانة لبنان المتوقعة في المجال الاقتصادي إلا أن ثمة عوامل أخرى تقلل من إمكانية التفاؤل بتبوء هذه المكانة: منها موقع لبنان الجغرافي بالقرب من الكيان الصهيوني الذي يمثل عامل تهديد لاستقرار لبنان فضلاً عن الصراعات الداخلية، والمنافسة الحادة بين الفرقاء اللبنانيين على الاستئثار بالمقدرات والثروات اللبنانية، مما يضعف دور الدولة اللبنانية في المنافسة مع الوافدين الجدد الذين يتمتعون بوزن كبير في الأسواق القريبة[١]. وسارعت الدولة للبنانية في محاولة منها للحفاظ على هذه الثروة من تعدي الكيان الصهيوني بما يمتلك من عناصر تأثير جيوبوليتيكية لترسيم الحدود البحرية بينهما، مما أثار خلافاً حول رقعة تبلغ مساحتها (٨٥٠) كم٢ يعتقد أن فيها موارد كبيرة من النفط والغاز، إذ تدَّعي (إسرائيل) بحقوق لها في هذه المنطقة فيما ترفض لبنان تلك المزاعم[٢].

ثالثاً: فلسطين.

يتركز الغاز الفلسطيني ضمن حدوده الحالية في سواحل غزة، فقد استطاعت شركة فلسطينية خاصة باكتشاف احتياطيات مهمة من الغاز الطبيعي سنة (٢٠٠٠) في هذه المنطقة الساحلية، كما حصلت مجموعة شركات بي جي في أثينا على عقد مع السلطة الفلسطينية

(١) عليان محمود عليان، الغاز الطبيعي العربي: من مضيق جبل طارق إلى مضيق باب المندب-التحديات والمخاطر الاستعمارية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠١٦، ص١٢٠.

(2) Felipe Sánchez Tapia, Geopolitics of gas and militarization in the Eastern Mediterranean, Spanish Institute for Strategic Studies, Analysis Paper, P. 18.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

لاكتشاف الغاز بموجب اتفاق لمدة (٢٥) سنة في المنطقة الساحلية لغزة على البحر المتوسط سنة (١٩٩٩)، واكتشفت حقلي غزة ماردين ١ وغزة مارين ٢، وتقدر الاحتياطيات في هذين الحقلين بحوالي (١,٤) ترليون متر مكعب، وفي سنة (٢٠١٠) أبرمت السلطة الفلسطينية اتفاقية مع شركة اتحاد المقاولين وشركة بي جي بالإضافة إلى صندوق الاستثمار الفلسطيني لتطوير الحقلين المكتشفين ودراسة جدواهما الاقتصادية، وأظهرت النتائج الأولية بجدوى الإنتاج لا سيما توفره في أماكن قريبة من الساحل، فضلاً عن إمكانية أن تكون غزة من مناطق الإنتاج الكبرى في الغاز إذا توفرت الظروف الأمنية والسياسية والاقتصادية المناسبة، ونقصد هنا تأثير الفاعل الإسرائيلي الأكبر[1]. الذي سيعمل بكل إمكانياته من أجل منع أن يكون للفلسطينيين مورد اقتصادي ينافس الموارد الصهيونية التي هي بالأساس موارد فلسطينية. وهو يسعى أيضا إلى سرقة هذه الحقول بطريقة أو أخرى وحسب مخططاته بالاعتماد على المتغيرات الدولية وميلان ميزان القوى لمصلحته.

رابعاً: الكيان الصهيوني.

أنجزت (إسرائيل) عمليات تنقيب متعددة خلال مرحلة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي في مساحة فلسطين (أراضي الضفة الغربية) وكانت النتائج غير مشجعة، إذ لم تكن الاحتياطيات المكتشفة ذات وزن اقتصادي، إلا أن الوضع تغير بين سنوات (١٩٩٩-٢٠١٠) لتنتقل (إسرائيل) إلى دولة طموحة لتصدير الغاز إلى الأسواق

(1) Darbouche Hakim, El-katiri Laura, Fattouh Bassam, East Mediterranean Gas: What Kind Of a Game-Shanger?, The Oxford Institute for Energy Studies, December 2012, p 3.

العالمية في ضوء سلسلة من الاكتشافات لاحتياطيات الغاز في السواحل الفلسطينية الجنوبية والشمالية من البحر المتوسط، وكانت البداية باكتشاف حقلي (ماري ونوح) في آذار سنة **١٩٩٩**، ثم تلاها اكتشاف حقلي (تامار وليفتان) سنة (**٢٠٠٩** و**٢٠١٠**) على التولي قبالة سواحل حيفا، وهذه الاكتشافات زادت من حجم الاحتياطي المؤكد (لإسرائيل) ليصل إلى (**٢٧,٧**) ترليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي التي يمكن أن تساهم في تلبية الطلب المحلي الذي يعتمد على الغاز المصري بنسبة **٤٠٪** من حاجته. كما أدت تنقيبات شركة نوبل الأمريكية التي تعمل في (إسرائيل) إلى اكتشاف مخزوناً مهماً من الغاز في المياه الإقليمية المشتركة بين قبرص (وإسرائيل)، وكذلك الحال على طول سواحل جزيرة كريت قرب اليونان أظهرت نتائج المسح الزلزالي وجود مخزون لا بأس به في تلك المنطقة، ونتج عن هذه الاكتشافات مشاورات رسمية على مستوى الشركات المحلية والعالمية المتخصصة في مجال الطاقة لدراسة وتقييم الجدوى الاقتصادية للاستغلال في ظل المؤشرات الايجابية المتوفرة حالياً، مما يفرض على الأطراف الثلاثة التنسيق المستمر لبناء علاقات اقتصادية طويلة الأجل، وأولى هذه الخيارات التي تجري مناقشتها هو خيار بناء شبكة من الأنابيب تحت مياه البحر المتوسط لتصدير الغاز إلى أوروبا، أما الخيار الثاني فيدور حول بناء محطات مشتركة لتسييل الغاز الطبيعي على أراضي أحد الأطراف الثلاثة [١].

خامساً: تركيا.

الوضع الجيوسياسي لتركيا ينبع من حقيقة تؤكد أن احتياطاتها الهيدروكربونية محدودة، في الوقت الذي تملك فيه دول جوارها موارد وفيرة. وهذا الوضع يفرض

(1) Brenda Shaffer, "Israel – New natural Gas Producer in the Mediterranean", Energy Policy, Vol. 39, no. 9 (Sep. 2011), pp. 5379–5383.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

على أنقرة بأن تحاول بناء علاقات مستقرة مع البلدان الغنية بالطاقة في جوارها. لا سيما أن الطلب المحلي لا يفتأ يزداد فيها، ولهذه الغاية باتت الجهود المتعلقة بأمن موارد الطاقة جزءاً لا يتجزأ من سياسة تركيا الخارجية خلال العقدَين الماضيَين؛ فتركيا ليست مركزاً للطاقة ولا هي دولة مصدرة للطاقة أو صانعا للأسعار المتعلقة بالطاقة، بل تعتمد على روسيا فضلاً عن دول أخرى لتغطية حاجتها في مجال الطاقة؛ وتسعى من خلال مشاريعها المستقبلية وسياساتها الإقليمية بأن تتحول من ممر لعبور مصادر الطاقة إلى مركز لها [1]. وفي ظل الظروف الحالية يشكل الموقع التركي جسراً بين المناطق المصدرة في آسيا والأسواق العالمية في أوروبا. كما تبنَّى صناع القرار التركي سياسات مختلفة لتحويل بلادهم إلى مركز للطاقة لتحقيق فوائد جيوسياسية واقتصادية متعددة، ومن هذه السياسات تنويع موارد الدولة وتأمين احتياطات الداخل من الطاقة، فضلاً عن تعزيز موقعها المتميز كدولة عبور للطاقة لزيادة هذه القدرة بما يسمح بتعظيم الفوائد وتعزيز مكانة تركيا كقوة إقليمية صاعدة [٢]. وعملية معالجة النقص في احتياطاتها الهيدروكربونية في ظل جوار جغرافي يتميز عليها بامتلاكه قدرات كبيرة في هذا المجال يفرض عليها كما أسلفنا واجباً بالمحافظة على علاقات متوازنة مع البلدان المجاورة الغنية بالطاقة، وهذا ما وضعته تركيا كأولوية في سياساتها الخارجية خلال العقدين الماضيين، فأصبح البحث عن المواد الهيدروكربونية وخاصة الغاز الطبيعي

(1) Yılmaz, Ş., & Sever-Mehmetoğlu, D. 2016. "Linking Foreign Policy and Energy Security: An Asset or a Liability for Turkey?"Uluslararası İlişkiler/International Relations 13 (52): 105-128.

(٢) صلاح نيوف، جيوبوليتك الصراع على الغاز في الحوض الشرقي للبحر المتوسط، مركز اسبار للأبحاث والدراسات، ٢٠٢٠، ص٢٧.

هدفاً جيوستراتيجياً – اقتصادياً أساسياً للدولة التركية. فعلاقات تركيا شهدت تراجعاً في مستواها بل شابها التوتر مع العديد من دول منطقة شرق المتوسط مما شكَّل عامل تعقيد لطموحاتها على صعيد الطاقة، فعلاقاتها مع (إسرائيل) ضعفت بشكل كبير على أثر واقعة سفينة مرمرة سنة (٢٠١٠)، وكذلك ساءت علاقاتها مع مصر بشكل كبير جداً بعد الإطاحة بحكم الإخوان المسلمين برئاسة محمد مرسي المدعوم منها سنة (٢٠١٣)، وتبقى العلاقات مع قبرص الأكثر تأزماً بسبب الخلاف القديم منذ الانقلاب العسكري سنة (١٩٧٤) ومحاولة ضم الجزيرة إلى اليونان مما دعا تركيا للتدخل المباشر والسيطرة على جزء منها وتقسيمها إلى شطرين (تركي ويوناني)، واليوم في ظل سنة (٢٠٢١) تأزَّمت علاقاتها أيضا مع الجار اليوناني بسبب قضية اللاجئين والبحث عن الغاز في شواطئ المتوسط المتاخمة. وفي ظل هذه التحديات التي تواجه السياسة الخارجية التركية فضلاً عن الاضطرابات التي تموج بها المنطقة أصبحت مهمة القادة الأتراك بالسعي للحصول على الغاز الطبيعي مهمة شاقة جداً[1]. وأمام هذه التحديات عدَّلت تركيا سياساتها الخارجية فبعد أن ضمنت مصالحها الأمنية والسياسية في سوريا من خلال سيطرتها المباشرة على جزء كبير في الشمال السوري فضلاً عن تحولها إلى دولة ضامنة في مسارات التفاوض (آستانا). ولتحقيق نوع من التوازن الصراعي في منطقة الحوض بعد التحالف السياسي والاقتصادي لكل من (مصر، اليونان، «إسرائيل»، قبرص)، رأت أنقرة ضرورة العودة بكل ثقلها إلى ليبيا ذات الامتداد الشاسع على حوض شرق المتوسط في الجهة المقابلة للجغرافية التركية، إذ

(١) توماس كوزما، تركيا والجغرافيا السياسية للغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، مركز ترينذز للبحوث والاستشارات، أبو ظبي، شبكة الانترنيت http://trendsresearch.org/ar/insight/

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

وقَّعت مذكرة تفاهم مع ليبيا لإجراء تحركات استكشافية في الحوض الليبي من المتوسط؛ وهذا الأجراء شكل حاجزاً بحرياً أمنياً اقتصادياً أمام تحركات اليونان لا سيما اتجاه قبرص، ويصنع تداخلاً معقداً في منطقتها الاقتصادية الخالصة[1]، مما يضعف تحركاتها خارج حدودها البحرية وتبقى في إطار الدفاع عن سيادتها البحرية أمام التهديدات التركية. وبهذا الاتفاق التركي الليبي أصبحت لأنقرة مساحة أكبر للتفاوض أمام مصر واليونان، من خلال إمكانية توظيف مسألة الحاجز البحري الاقتصادي مع ليبيا في حال تم تحويل مذكرة التفاهم إلى اتفاقية فاعلة مما يؤدي إلى عزل اليونان ولو بشكل جزئي عن الحوض الشرقي للبحر المتوسط ، وهذا ما دفع اليونان لطلب مساعدة حلف الناتو للتدخل في خلافها مع تركيا[2]. لأن مستوى المواجهة بينهما وصل حدوداً لم يسبق أن وصل اليها، وحتى وإن بدى المشهد لا ينذر بوجود نوايا لدى الطرفين بإشعال الحرب، ولكن مجرد وقوع خطأ غير مقصود يمكن أن يشعل مواجهة مسلحة تكون باهظة التكاليف للدولتين ولجميع دول المتوسط وتؤسس لخارطة قوة جديدة شرق المتوسط.

(١) تعرف المناطق البحرية التي تطالب بها الدول للاستغلال التجاري بالمنطقة الاقتصادية الخالصة، ويحكمها في العادة قانون الأمم المتحدة للبحار أو الاتفاقيات الثنائية بين الدول المجاورة التي تتفق في العادة على حدود تقع على مسافة واحدة من سواحلها. وبموجب مفهوم المنطقة الاقتصادية الخالصة يحق للدولة أن تمارس حقوق الاستغلال والتنقيب عن الموارد البحرية، ويحددها القانون الدولي بـ«٢٠٠ ميل بحري» من خط الأساس البري للدولة، وهو الخط الذي يحدد الفاصل بين اليابسة والبحر الخارجي، وتودع كل دولة من دول العالم لدى الأمم المتحدة مجموعة إحداثيات نقاط تحدد خط الأساس لتلك الدولة.

(٢) جلال سلمي، تركيا وليبيا وجيوبوليتيك الطاقة في المتوسط، المعهد المصري للدراسات – تقديرات سياسية، اسطنبول، ديسمبر ٢٠١٩، ص٣.

سادساً: اليونان.

علاقة اليونان مع جوارها الجغرافي التركي تتصف بالتوتر المستمر والصدام أحياناً نتيجة الخلاف على ستة ملفات أساسية هي: الحدود في بحري المتوسط وايجة، وتداخل المجال الحيوي، وتسليح الجزر الشرقية في بحر ايجة، ومسألة قبرص، وحقوق الأقليات في كل من الدولتين، والرفض اليوناني لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي كونها تتمتع بحق الرفض (الفيتو). ورغم تداخل هذه الملفات إلا أن الملف الأكثر تعقيداً هو ملف الحدود البحرية في بحري إيجة والمتوسط، حيث وصلت حدة الخلاف في هذا الملف إلى حافة الاشتباك المسلح لعدة مرات خلال الخمسين عاماً الماضية. وعند الحديث عن بحري إيجة والمتوسط فهما من الناحية الجغرافية يبدوان كأنهما بحراً واحداً، ولكن جغرافية بحر ايجة واتصاله ببحر مرمرة شمالاً عبر مضيق الدردنيل جعلت منه شبه بحر مغلق، وتطل عليه اليونان وتركيا من ساحليه الغربي والشرقي، وهذه الجغرافية لهذا البحر فضلاً عن ازدحامه بالعديد من الجزر وضعته في موضع خاص من ملف العلاقات البحرية المتوترة بين تركيا واليونان، أما الخلاف في شرق المتوسط فيدور حول الحدود اليونانية في الجزر الرئيسية (كريت، مايس ورودس)، فضلاً عن الخلاف التاريخي حول المسألة القبرصية وحقوق القبارصة الأتراك. وبما أن موضوع بحثنا يتعلق بشرق المتوسط فسنركز الحديث على الخلاف التركي اليوناني بهذا الجانب، فنقطة الخلاف المحورية بهذه القضية شهدت تصاعداً على أثر قيام حكومة نيقوسيا القبرصية في الجزء اليوناني بعقد اتفاقيات ترسيم الحدود الاقتصادية مع جوارها المتوسطي متجاهلةً حقوق قبرص التركية، إذ عقدت اتفاق لترسيم الحدود البحرية مع مصر سنة **٢٠٠٣**، وكذلك الحال مع لبنان سنة **٢٠٠٧**، ومع الكيان الصهيوني

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

سنة ٢٠١١، مما دعا تركيا للتدخل لحماية مصالح القبارصة الأتراك، كما رفض الجانب التركي الاعتراف بحق تمتع الجزر اليونانية (كريت، مايس ورودس)، بحدود اقتصادية مثلما تتمتع به أرض الدولة اليونانية المركزية [١]. والاتفاق التركي مع حكومة طرابلس الليبية كان كردة فعل تجاه الموقف اليوناني من قبرص وهذا الاتفاق لم يؤسس لحدود بحرية اقتصادية بشكل منفصل لقبرص التركية فقط، وإنما وضع جزءاً كبيراً من المنطقة التي تفصل بين جزيرتي قبرص وكريت ضمن المنطقة البحرية الاقتصادية التركية، فضلاً عن ترسيم حدود المنطقة التركية شرق المتوسط بما يمنع التواصل بين المنطقتين الاقتصاديتين لكل من قبرص اليونانية و(إسرائيل). وبذلك فقد رسم الاتفاق الليبي التركي خارطة تحالفات جديدة لا ترتبط فقط بالصراعات على الحدود البحرية الاقتصادية وإنما أعاد رسم صورة المنطقة من جهة الجغرافية السياسية[٢].

سابعاً: قبرص.

بدأت قبرص خلال العقد الأول من القرن الحالي بعمليات البحث والتنقيب عن الغاز الطبيعي في منطقتها الاقتصادية الخالصة وذلك بالتعاقد مع شركة (PGS) النرويجية، وقد أسفرت التنقيبات عن وجود كميات ضخمة من الموارد الهيدروكربونية، وفي سنة ٢٠٠٦ وسَّعت قبرص عمليات التنقيب عن الغاز الطبيعي على بعد (٥١) كم من سواحل الجزيرة، ثم توالت الترخيصات القبرصية

(1) Lie OIyStein, FurStenau Jorn, Bellas Spyridon, Tsifoutidis Georgios, and Exploration: A Fresh Look at the Oil & Gas Potential of Greece, Geo Expro Magazine, Vol.10, No.6, December 2013, p. 47.

(٢) تركيا واليونان: صب الغاز على خطوط النزاع بشرق المتوسط، مركز الجزيرة للدراسات، تقدير موقف، ٢ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٠، ص٤-٥.

للتنقيب عن المواد الهيدروكربونية للشركات الأجنبية؛ وتستند الحكومة القبرصية بمنح هذه الرخص في مياهها الإقليمية الخالصة إلى موقف قانوني يرتكز على الاعتراف الدولي بدولة قبرص التي عاصمتها نيقوسيا، مما يعطيها حق السيادة بالتصرف بأراضيها ومياهها حالها حال أية دولة أخرى[١]. وتعد قبرص من بلدان شرق المتوسط التي سارعت لترسيم حدودها البحرية مع البلدان التي تقابلها في خطوة لتجنب الصراعات التي يمكن أن تهدد أنشطة التنقيب عن مصادر الطاقة، فقد وقعت اتفاقية مع مصر لترسيم الحدود البحرية بينهما في شباط سنة **٢٠٠٣**، وكذلك الحال مع لبنان إلا أن الاتفاقية لم تدخل حيز التنفيذ لعدم التصديق عليها من قبل مجلس النواب اللبناني، وفي أيلول سنة **٢٠١٠** وقعت اتفاقية مماثلة مع (إسرائيل)[٢]. ورغم كل ذلك يبقى الخلاف مع تركيا من العوامل التي تهدد مستقبل عمليات التنقيب واستغلال الموارد الطاقوية القبرصية لا سيما أن أنقرة لها تحفظات كثيرة على تلك الاتفاقيات وتصفها بأنها غير قانونية باعتبار أنها لا تعترف بشرعية الدولة القبرصية بالسيادة على كامل الجزيرة كونها تنقسم بين طرفين وقد تم تجاهل حقوق قبرص الشمالية، وبذلك يعتبر أي اتفاق غير قانوني بدون إجراء تسوية نهائية لكامل القضية القبرصية، يضاف إلى ذلك أن الإطار القانوني الآخر الذي استندت إليه قبرص في توقيعها على تلك الاتفاقيات هو اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة **١٩٥٨** الذي

(1) Ratner Micheal, Natural Gas Discoveries in the Eastern Mediterranean, Congressional Research Services Report, August 15, 2016, p 6.

(2) Karakasis Vasileois, Energy Security and the Cyprus Question: Securitization of Energy in the Eastern Mediterranean, IAPSS Political Science Journal, July 2014, Vol.27, P. 22.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

لم توقع عليه تركيا لحد الآن لاعتراضها على بعض بنوده[1]. كما أن تركيا ترفض قيام الشركات الأجنبية بالتنقيب في بعض المناطق التي تصفها بأنها متداخلة مع منطقتها الاقتصادية الخالصة. ومما ساعد في تعقيد الموقف أكثر قيام الشطر الشمالي لقبرص (قبرص التركية) بتحديد منطقتها الاقتصادية الخالصة وإعطاء رخصة لشركة البترول التركية (TPOA) للتنقيب فيها[2]. ونتيجة هذا الصراع وتداخل المصالح الإقليمية والدولية التي زادت من حدته، فقد تأزم الموقف بما ينذر حدوث مواجهة محتملة في أي وقت. ولذلك دخلت الولايات المتحدة على خط الأزمة، حيث تمثل هذه الجزيرة هدفاً أساسياً في استراتيجيتها للهيمنة على المنطقة، وتمتلك فيها قاعدة مهمة من قواعدها البحرية، وتعتقد أنها إذا احكمت السيطرة على قبرص فإنها بذلك ستغلق شرق البحر المتوسط أمام حركة الاسطول الروسي في محاولاته للوصول الى المياه الدافئة، ولكن على الرغم من ذلك، ليس من الواضح حالياً ان القوات الامريكية في البحر المتوسط ستنتقل من مرحلة التهديد بالقوة الى مرحلة الاستخدام الفعلي لها ضد خصومها، وإذا ما حصل ذلك فسيدفع المنطقة الى حرب كبرى يصعب السيطرة عليها.

ثامناً: مصر.

مصر من الدول المصدرة للغاز الطبيعي وتمتلك احتياطيات مؤكدة تقدر بنحو **٧٧,٣** ترليون قدم مكعب سنة **(٢٠١١)**. ويتوزع **٨٠٪** من هذه الكمية على منطقتي الدلتا والساحل البحري

(١) الاعتراض التركي يتركز بشكل أساسي على المواد (٣، ٣٣، ١٢٢) كونها تبخس حقها في منطقة بحر ايجة المتنازع عليها مع اليونان.

(٢) احمد زكريا الباسوسي، تأثيرات أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي- دراسة حالة منطقة حوض شرق البحر المتوسط، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٨، ص١٤٣-١٥٢.

للمتوسط؛ ووصل الإنتاج المصري من الغاز إلى (١٧١٦،٤) مليار قدم مكعب سنة (٢٠١١) ومعدل الاستهلاك المحلي (١٣٨٨،٨) مليار قدم مكعب، أي ما يعادل ٨٠٪ من حجم إنتاجها ويتم تصدير المتبقي إلى كل من (الأردن، لبنان وسوريا) عبر أنبوب الغاز العربي، وكذلك إلى (إسرائيل) وعدد من الدول الأوروبية بنسبة تصل إلى ٥١٪ من صادراتها الإجمالية من الغاز[١].

وقَّعت مصر اتفاقية لترسيم المنطقة الاقتصادية مع قبرص، وتم ترسيم الحدود البحرية بينهما ولكن دون تحديد نقطة البداية من جهة الشرق (إسرائيل)، وقد وضع الجانب الإسرائيلي الخط الافتراضي المرسوم بين الحدود البحرية المصرية والقبرصية بموجب اتفاق بين الجانبين الإسرائيلي والقبرصي مع غياب الجانب المصري، مما يعد إجراءً غير قانوني بهدف الى إبعاد مصر عن مناطق تواجد الغاز في حوض المتوسط التي سارعت بدورها لتغيير استراتيجيتها وتحالفاتها وعملت على زيادة زخم علاقاتها الوطيدة أصلا مع نيقوسيا واليونان، تكلل بإصدار إعلان القاهرة في ٨ تشرين الثاني (٢٠١٤) بتوحيد الجهود والسياسات المتعلقة بحوض المتوسط الشرقي[٢]. كما وقَّعت مصر اتفاقيات للتنقيب عن الغاز مع أربع كيانات دولية، خاصة بعد أن تكلَّلت الاكتشافات الكبيرة في حقل شروق بمعاونة شركة إيني الايطالية سنة (٢٠١٥) باكتشاف أكبر حقول الغاز في البحر المتوسط (حقل ظهر) في سواحل مصر المتوسطية باحتياطي يقدر بنحو ٣٠ تريليون قدم مكعب[٣].

(١) الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط، مرجع سابق، ص١٨.

(٢) احمد الصباغ، مرجع سابق، ص٣٥.

(٣) محمد وديع، الطاقة في شرق البحر المتوسط – ملامح صراع يتشكل، جريدة العرب، ٢٠١٥/١٠/٢٣.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

تاسعاً: ليبيا.

واجهت الدولة الليبية العديد من المشاكل في حقل علاقاتها السياسية والاقتصادية الإقليمية أو الدولية سواء في فترة حكم الرئيس الراحل معمر القذافي أو بعد الإطاحة به سنة (٢٠١١)، وكما معروف أن ليبيا تمتلك الكثير من حقول النفط والغاز ولكن إدارة هذا الملف كان لا بد لها أن ترتبط بالملف السياسي الذي شهد صراعات سياسية وعسكرية خارجية وداخلية استمرت حتى بعد إنهاء حكم معمر القذافي، لتدخل ليبيا في دوامة عنف أدت إلى غياب سلطة مركزية تستطيع إدارة الدولة لتعدُّد القوى وفقاً للتوزيع الجغرافي، فضلاً عن ظهور قوى وتنظيمات سياسية وعسكرية لا سيما داعش الأكثر خطورة، مما ساهم في عدم الاتفاق على سلطة سياسية لإدارة الدولة سياسياً واقتصادياً بما في ذلك موارد الدولة الأكثر أهمية (النفط والغاز)[١].

وتمتلك ليبيا مخزونات ضخمة من الغاز الطبيعي تمكنها من تغطية حاجات الاستهلاك المحلي والمساهمة في تلبية الطلب الدولي المتزايد من الغاز، وهذا لن يتم إلا مع استقرار سياسي وأمني، بما يسمح باتخاذ قرارات وعقد اتفاقيات خاصة مع وجود مؤثرات داخلية ودولية بما فيها الاتحاد الأوروبي الذي باتت بعض دوله لها القدرة على التأثير بشكل مباشر بالسياسات الاقتصادية الليبية لا سيما في مجال الغاز الطبيعي الذي يعد مصدراً مهماً لتلبية حاجاتها كونه الأقرب لأسواقها بالمقارنة مع بقية المنتجين على الساحل الشرقي للبحر المتوسط ويصدر إليها عبر أنابيب تحت البحر[٢].

(١) عليان محمود عليان مرجع سابق، ص ١٢٥.
(٢) المصدر نفسه، ص١٢٦.

المبحث الثالث
أطراف الصراع الدولية

منذ نهاية فترة الحرب الباردة وعلى مدى عشرين سنة كانت ديناميكيات صراع القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط مستقرة نسبياً، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الدولية الوحيدة التي تهيمن على المنطقة وبلا منازع، ونتيجة مزيج من الحروب الأهلية والاضطرابات والثورات فضلاً عن حالة الإعياء الأمريكية للحروب والصراعات المستمرة وثورة الطاقة ومواردها المكتشفة وخاصة الغاز الطبيعي وعودة القوى الكبرى المنافسة، كل ذلك أدى إلى تحول جذري في الجغرافية السياسية للمنطقة. وتشكلت خريطة صراعات جديدة حول مصادر الغاز الطبيعي وخطوط تصديره، وأهم أطرافها ثلاثة قوى كبرى تهتم بالتطورات المتعلقة بالتنافس الحالي شرق حوض المتوسط، وتنخرط بقوة في القضايا التي ترتبط بشكل أو بآخر ابتداءً بمواقفها السياسية مروراً بمشاركة شركاتها في عمليات الاستكشافات ولا تنتهي عند خط اعتمادها على وسائل قوتها العسكرية ونفوذها لتأمين مصالحها، وهذه القوى هي:

أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية.

تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى منطقة الحوض الشرقي للمتوسط من خلال إطار أوسع بما يتعلق بأولوياتها في الشرق الأوسط وبما يضمن تدفق موارد الطاقة وحماية مصالح ذراعها في المنطقة (إسرائيل)؛ وأمريكا حاضرة في المنطقة بشركاتها وعلاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتلعب أحياناً دور الوسيط غير المحايد بين أطراف الصراع الإقليميين، وتحرص أن تبقى حاضرة في مشهد التنافس المحتدم على مواقع الغاز الطبيعي الحالية في شرق المتوسط. وتعد الولايات المتحدة من أهم الدول المستوردة لمصادر الطاقة، وتعد عملية تأمين حاجاتها منها أهم

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

ركائز استراتيجيتها خلال القرن الحالي، فضلاً عن اعتبارات الهيمنة السياسية والعسكرية والاقتصادية. وهذا لا يعني أن الولايات المتحدة مستهلك فقط بل هي منتج للغاز وبكميات كبيرة ولكن إنتاجها الحالي لا يغطي حاجاتها المتزايدة رغم ضخامته، ففي سنة (٢٠١٢) أنتجت ما يقارب ٩٥٪ من حاجتها من الغاز، ويمكن أن تحقق الاكتفاء الذاتي مع بداية العشرينيات من هذا القرن، ورغم ذلك تبقى تنظر إلى موضوع أمن الطاقة على أنها قضية أمن قومي وتستخدم القوة الناعمة والقدرة على الإرغام وإذا لزم الأمر التدخل العسكري المباشر للسيطرة على مصادر الطاقة في أماكن تواجدها[١]. وفي الفترة الأخيرة أقحمت الولايات المتحدة إحدى شركاتها الكبرى (شيفرون) إلى ساحة المنافسة الدولية على غاز المتوسط، ورغم أن هذه الشركة ظلت بعيدة عن المنطقة باستثناء السعودية، ولكن دخولها المنطقة كان عبر شركة نوبل إنجي التي لها مصالح كبيرة في قبرص ومصر و(إسرائيل) بعد أن استحوذت عليها، وهذا الاستحواذ سيضع في قبضة الشركة مجموعة من الأصول المنتجة الكبيرة في مصر و(إسرائيل) وقبرص، مما يجعل الشركة لاعباً رئيسياً في الصراع والمنافسة على ثروة الغاز في شرق البحر المتوسط، كما يمثل دخولها إلى ساحة الصراع تحولاً مهما في خريطة صراع المصالح في المتوسط، رغم أن النزاعات السياسية تتقدم على المصالح الاقتصادية[٢]. وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية تدعم (إسرائيل) في جهودها لتعزيز التعاون مع اليونان وقبرص وخاصة فيما يتعلق بالمشروع الإسرائيلي الذي أعلن عنه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين

(١) احمد الصباغ، مرجع سابق، ص١٥.

(٢) إبراهيم نوار، شيفرون تقود أمريكا إلى صراع المتوسط، صحيفة القدس العربي، ١٨ أغسطس ٢٠٢٠.

نتنياهو لتنفيذ أنبوب غاز يدعى (إيست ميدل) لنقل الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا عبر قبرص واليونان، لما لهذا المشروع من أهمية بحسب الرؤية الأمريكية لأنه سيساهم في توفير بديل للغاز الروسي للحلفاء الأوروبيين، وتقليص الاعتماد على روسيا التي توظف الأموال التي تحصل عليها من الغاز المصدر إلى أوروبا لتحسين قدرات المواجهة مع أمريكا وحلف الناتو، وهذا ما دفع الولايات المتحدة لرفض مشروع (نوردم ستريم٢) [١]، بسبب تداعياته العميقة على توازنات القوى في الإقليم الأوروبي، فضلاً عن الحفاظ على إمكانيات الحليف الإسرائيلي ودوره في المنطقة وخاصة ما يتعلق بخلافه مع لبنان على الحدود البحرية. وقد تبنَّت الولايات المتحدة مجموعة آليات تجسِّد مدى اهتمامها بمنطقة شرق المتوسط[٢]. ومنها:

١. رفع حظر السلاح عن جزيرة قبرص: حيث ساهم قرار الكونجرس الأمريكي المتخذ في كانون الأول سنة (٢٠١٩) برفع حظر السلاح عن قبرص في تعزيز العلاقات الاقتصادية والأمنية بين البلدين، ويذكر أن هذا الحظر مفروض على قبرص منذ سنة (١٩٨٧) لمنع سباق التسلح بين شطري قبرص اليونانية والتركية.

٢. قانون أمن شرق المتوسط وشراكة الطاقة: طرح الكونجرس الأمريكي سنة (٢٠١٩) مشروع قانون يربط أمن الشركاء في شرق المتوسط بأمن أوروبا والولايات المتحدة، إذ اعتبر القانون

(١) هو خط أنابيب لنقل الغاز الروسي مباشرة إلى ألمانيا أسفل بحر البلطيق، وقد وقع الرئيس الأمريكي قانوناً يستهدف الشركات العاملة على تنفيذ هذا المشروع بهدف إفشاله.

(٢) آية عبد العزيز، الرؤية الأمريكية لتسوية الصراع شرق المتوسط بين الضبابية والبراغماتية، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، ٢١اغسطس ٢٠٢٠، شبكة الانترنيت
https://marsad.ecsstudies.com/37936 /

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

اليونان بأنها عضو مهم بحلف الناتو، كما عد (إسرائيل) شريك وحليف استراتيجي من خارج حلف الناتو، وكذلك الحال بالنسبة لقبرص بأنها أيضا شريكاً استراتيجياً.

٣. الانضمام إلى منتدى غاز شرق المتوسط: أعلن مساعد وزير الطاقة الأمريكي رغبة بلاده بالانضمام إلى منتدى غاز شرق البحر المتوسط، الذي يضم كل من (مصر، قبرص، اليونان، الأردن، السلطة الفلسطينية، إسرائيل وايطاليا) ويهدف إلى إنشاء سوق مشتركة للغاز.

٤. إجراء مناورات عسكرية: أجرت الولايات المتحدة عدد من المناورات العسكرية بالتعاون مع القوات الجوية اليونانية بالقرب من جزيرة كريت في يوليو (٢٠٢٠)، الهدف منها إرسال إشارات ردع لأي تحرك تركي يمكن أن تقوم به خلال عمليات البحث والتنقيب غير القانونية.

٥. السعي لخفض التصعيد والتوتر بين دول الحوض الشرقي للمتوسط: تركِّز السياسة الخارجية لواشنطن إلى دعم استقرار المنطقة وخفض مستوى التصعيد الأمني بين الشركاء، وأن تستند عمليات التنقيب والحفر إلى مبادئ القانون الدولي.

وضمن هذا السياق تتركز السياسة الحالية لواشنطن بتكوين جبهة جيواستراتيجية من حلفائها بما يؤمن مصالحهم المشتركة وعدم الدخول بمواجهات مباشرة وخاصة مع تركيا تجنباً للتصعيد وعسكرة المنطقة، كما تتسم سياسة الولايات المتحدة بعموم المنطقة بنوع من الضبابية نتيجة الانقسامات الداخلية حول الموقف التركي، ففي الوقت الذي تتخذ فيه إدارة الرئيس الأمريكي ترامب موقفاً محايداً يرى الكونجرس أن تركيا ابتعدت كثيراً عن واشنطن واقتربت من روسيا ويجب الضغط عليها لردعها وإعادتها إلى مسارها الطبيعي، ويرى بعض المسؤولين الأمريكيين أن أنقرة ستبقى حليف

استراتيجي لأمريكا وتشكل نقاط المصالح المشتركة الإيجابية معها أكبر من النقاط الخلافية، وهذا ما جعل الرؤية الأمريكية غير واضحة تجاه تركيا؛ كما أن سياستها قد تعتمد على تكثيف التواجد السياسي والعسكري والاقتصادي في المنطقة بالتوازي مع انتهاج سياسة الباب المفتوح مع أنقرة كونها حليف استراتيجي مهم، مع استمرار دعم مصالح إسرائيل في موضوع خلافاتها مع دول المنطقة؛ أما مصر فستبقى شريكاً مهما في أي ترتيب يتعلق بمجريات الأحداث في منطقة شرق المتوسط.

ثانياً: روسيا.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق بدأت روسيا بقيادة بوتين تسعى إلى استعادة مكانتها الدولية من خلال بناء القوة الروسية، وهذا ما أعلنه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عبر العقيدة العسكرية الجديدة لروسيا التي دشنها في نيسان سنة (٢٠٠٠) بأن من أولويات وظائف القوات المسلحة خلق الشروط المناسبة لتأمين النشاط الاقتصادي والمحافظة على مصالح روسيا في البحار الإقليمية وأعالي البحار. كما وسَّعت روسيا من مديات اهتماماتها لتشمل الشرق الأوسط لتنافس الولايات المتحدة على مناطق نفوذه فيها، وخلقت لها نقطة ارتكاز في منطقة هي الأكبر إنتاجاً لمصادر الطاقة وعززت تحالفاتها مع إيران وصولاً إلى سوريا[١].

وساعدت الأزمة السورية وتجليات الصراع المتعدد الأطراف في فتح الباب واسعاً للحضور الروسي بدايةً على الساحل السوري في ميناء طرطوس على البحر المتوسط للسيطرة على مصادر الطاقة التي تم اكتشافها مؤخراً، خاصة بعد أن أمَّنت خطي السيل الشمالي والجنوبي لتزويد السوق الأوروبية بنحو ٤٠٪ من حاجاته الغازية. ووقَّعت

(١) احمد الصباغ، مرجع سابق، ص٢٦.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

روسيا مع سوريا سنة (٢٠١٤) اتفاقية للتنقيب والحفر في الساحل السوري، وهو ما يعزِّز من قدراتها في المنافسة على الغاز شرق المتوسط؛ فضلاً عن خططها بالسيطرة الكاملة على سوريا كونها تدرك أن من يملك سوريا يملك الشرق الأوسط، وهي بوابة آسيا ونافذة روسيا على البحر المتوسط، وهي أيضاً أول طريق الحرير الصيني؛ إذاً فالسيطرة عليها يشكل عامل تحكّم بالنظام الاقتصادي العالمي، وهنا تكمن الأسباب الحقيقية لتمسُّك روسيا القوي بوجودها في سوريا. وقد يمتد هذا الوجود لأكثر من مائة عام بضوء الاتفاقيات التي وقعتها مع الحكومة السورية، ومن ضمن هذه الاتفاقيات اتفاقية تطوير القاعدة البحرية الروسية في طرطوس، فبعد أن تم إعادة هيكلة القاعدة لتكون قادرة على استيعاب سفن حربية متوسطة الحجم من الأسطول الروسي بلغ التطوير في الميناء بما يمكِّنه من استقبال سفن بحمولة أربعة آلاف طن، كما يتم الاستعداد لإيصال إمكانية الميناء بما يؤهله لاستيعاب سفن حربية أكبر تحمل صواريخ نووية بالستية [١]. وبهذا تكون روسيا على أتم الاستعداد لخوض حرب عالمية للمحافظة على مصالحها الحيوية في المنطقة، وهذا ما بات في المدرك الاستراتيجي لأطراف الصراع الأخرى[٢]؛ وبهذا المشهد أصبحت روسيا تمتلك تأثيراً كبيراً في توازنات المنطقة، بسبب ضخامة وجودها العسكري في سوريا وموضوع حماية قواعدها العسكرية البرية والبحرية هناك له أهمية حيوية بالنسبة لها، ومع ذلك رأت موسكو أن قواعدها وتأثيرها غير كافٍ لزيادة نفوذها

(1) Michael Peck, "How Russia Is Turning Syria into a Major Naval Base for Nuclear. Warships (and Israel Is Worried)" The National Interest, 18.03.2017.

(٢) مصطفى صلاح، غاز شرق المتوسط ومستقبل الصراع الإقليمي، مركز الحوكمة وبناء السلام، صنعاء، ٢٠١٨، ص٩.

في المنطقة مما دفعها لبناء علاقات جديدة مع تركيا وإيران و(إسرائيل) ومصر، خاصة وأن تركيا وإيران تشكلان لاعبين مؤثرين في خريطة توازنات المنطقة، أما بالنسبة لمصر و(إسرائيل) فتأثيرهما أقل بالتوازي مع الإستراتيجية الروسية لقربها من الولايات المتحدة الأمريكية المنافس الشديد لروسيا. كما أن حلف الناتو يشكل عامل تهديد للاستراتيجية الروسية في المنطقة ولذلك سعت روسيا إلى التقارب مع تركيا لتقليل تأثير الهيمنة الأمريكية في المنطقة خاصة وأن تركيا رغم أنها عضو في هذا الحلف إلا أن خلافاتها الأخيرة مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بتنظيم (كولن) المعارض وحزب العمال الكردستاني أدت بها إلى تبنِّي سياسات مختلفة عن توجهات حلف الناتو. وتنطلق تركيا في تعاونها مع موسكو بما يتفق مع مصالحها حيث أنهما يتفقان على أن استمرار الحرب الأهلية في سوريا يهدد الإستراتيجية الروسية في منطقة المتوسط ويهدد الأمن القومي التركي، ومن ثم أن إنهاء الصراع يصب في مصلحة البلدين. وإذا ما نضرنا إلى علاقة روسيا مع إيران فإنها أكسبتها مواقع مهمة في الحرب السورية وأدت إلى تغيير مسارها وبما يتفق مع مصالح البلدين حول مصادر الطاقة في شرق المتوسط، وبهذه الخريطة من علاقات روسيا بدول المنطقة شكَّلت تحالفاً ثلاثياً بينها وبين إيران وتركيا وتجلَّى هذا التحالف في محادثات إستانا المتعلقة بالشأن السوري، كما يمهد هذا التحالف لبناء ممرات جديدة للطاقة عبر المتوسط[١]. وقد شكَّل الوجود العسكري الروسي فضلاً عن سياسات الطاقة مكاناً مهماً في الإستراتيجية الروسية في شرق البحر المتوسط وعلاقات التقارب مع بعض دول المنطقة، مكَّنها من زعزعة التوازنات

(١) جاغتاي اوزدمير، صراع القوى الكبرى في شرق البحر الأبيض المتوسط، مجلة رؤية تركية، العدد ٢ السنة السابعة، ٢٠١٨. ص٣٦.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

الإقليمية والدولية وغيرت مسار الحرب السورية، وشكلت إسقاطات جديدة لمستقبل الصراع في المنطقة، وقللت من ثقل التأثير الأمريكي وعرَّضت مكتسباته للخطر بحيث أصبح ميزان القوة والنفوذ يميل لمصلحة روسيا.

ثالثاً: الاتحاد الأوروبي.

ينظر الاتحاد الأوروبي إلى الاكتشافات الضخمة في شرق المتوسط فرصة لتنويع مصادر الطاقة بعد أن كانت تعتمد بشكل كبير على روسيا في تأمين احتياجاتها، إذ يشكل الغاز الروسي ثلث وارداتها بعد أن بلغت تلك الواردات من هذه المادة سنة **٢٠١٣** ما يقارب **٤٤٨،٦** بليون متر مكعب؛ ووجدت الشركات الأوروبية المختصة بعمليات التنقيب عن النفط والغاز مكاناً لها في مكامن الغاز الطبيعي شرق المتوسط خصوصا في كل من قبرص ومصر وفلسطين[١]، ومن أبرز هذه الشركات (برتش غاز البريطانية، شركة إيني الإيطالية، شركة توتال الفرنسية وشركة شل الهولندية)[٢]. ورغم أن ثروة الغاز في شرق المتوسط تصب بشكل مباشر في صلب استراتيجية الاتحاد الأوروبي بما يتعلق بأمن الطاقة إلا أن الاتحاد لحد الآن لم يقدم أي إسهام إيجابي لتخفيف حدة الصراعات وتوفير الأرضية الملائمة التي تساعد في تسوية مقبولة للقضايا موضوع النزاع، وأهمها ترسيم الحدود البحرية الخالصة استناداً إلى القانون الدولي للبحار. وكان تدخل عدد من أطراف دول الاتحاد في مجريات الصراع عامل تأزيم وليس حل، فعندما شاركت فرنسا في استعراضات القوة البحرية اليونانية الموجهة ضد تركيا أسهمت في تأجيج حدة النزاع بينهما.

(1) Isabel Weiss, Middle East Energy and Geopolitics, Konrad-Adenau-er-Stiftung e. V. conference report Lebanon, 2019, P.7.

(٢) (احمد زكريا الباسوسي، مرجع سابق، ص١٩٨.

ويقتصر التصور الأوروبي على الصراع في شرق المتوسط بأنه يراها عامل تهديد للأمن والتعاون لدول حلف الناتو الشريكة في المنطقة دون أن يشمل هذا التصور كل دور الحوض الشرقي سواء الأعضاء أو غير الأعضاء، ولذلك فهو يركز أي الاتحاد على مجريات الصراع بين اليونان وتركيا، وأهمل بقية الصراعات أو دوره كان هامشياً فيها، مما يجعل تفاقم هذه النزاعات أن المنطقة ستغرق في صراعات طويلة الأمد وقد تتجاوز دول حلف الأطلنطي بما يهدد مصادر الطاقة وخطوط الإمداد للسوق الأوروبية[١].

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات ومن أهمها:

١. تعتبر منطقة شرق البحر المتوسط من المناطق الإستراتيجية المهمة في العالم، فهي تؤمن التنقل إلى المحيط الهندي عبر قناة السويس، كما تربط الصين والهند وبقية دول الشرق الأقصى بالسوق الأوروبية والمحيط الأطلسي، كما تتبوأ منطقة شرق المتوسط حالياً موقعاً جيواستراتيجياً في نقل الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) من مكامنه في الشرق الأوسط إلى الأسواق الأوروبية.

٢. تعمل روسيا من خلال استراتيجية تقوم على تقديم نفسها كبديل للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة شرق المتوسط والعمل على الهيمنة على مصادر الغاز الطبيعي وخطوط الإمداد إلى الأسواق الأوروبية في سعيها للمحافظة على موقعها المتقدم في إنتاج الغاز واحتكار المستهلك الأوروبي.

٣. أثبتت الأحداث المتلاحقة في منطقة شرق المتوسط أن الاقتصاد سيبقى المحرك الأقوى للصراعات والحروب في العالم، وأن حرب الطاقة المقبلة ستكون حول الغاز الطبيعي، وبذلك فإن

(١) إبراهيم نوار، مرجع سابق.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

موقع الحوض الشرقي للبحر المتوسط الاستراتيجي سيكون في غاية الأهمية لدوله والدول الإقليمية والقوى الكبرى التي تسعى للهيمنة على مقدرات المنطقة من الغاز الطبيعي.

٤. تشكل خطوط أنابيب نقل الغاز الطبيعي أحد الأهداف الإستراتيجية في خارطة صراع الهيمنة على شرق المتوسط، كونها من الوسائل المهمة لتحقيق أمن الطاقة لا سيما للدول الكبرى.

٥. أوجدت الجغرافيا تسعة بلدان في الحوض الشرقي للبحر المتوسط تتداخل حدودها البحرية مما يشكل تعارض في المصالح بين أغلب هذه الدول، مما يشكل عائقاً أمام استغلال مخزونات الغاز الطبيعي في الحوض، فضلا عن تدخل القوى الإقليمية والدولية الكبرى في مجريات النزاع مما يهدد بتحول المنطقة إلى بؤرة لصراع أكثر خطورة في المستقبل القريب.

المراجع والمصادر

أولاً: المصادر العربية.

١. إبراهيم نوار، شيفرون تقود أمريكا إلى صراع المتوسط، صحيفة القدس العربي، ١٨ أغسطس ٢٠٢٠.

٢. الآثار الجيوسياسية لاكتشاف الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، سبتمبر ٢٠١٢، ص١٤.

٣. احمد الصباغ، تحديات السيطرة على مكامن الغاز الطبيعي- خريطة الصراع بشرق المتوسط، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ورقة سياسية، العدد ٤٨، ص١١.

٤. احمد زكريا الباسوسي، تأثيرات أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي- دراسة حالة منطقة حوض شرق البحر المتوسط، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٨، ص١٤٣-

١٥٢.

٥. آية عبد العزيز، الرؤية الأمريكية لتسوية الصراع شرق المتوسط بين الضبابية والبراغماتية، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، ٢١اغسطس ٢٠٢٠، شبكة الانترنيت https://marsad.ecsstudies./com/37936

٦. توماس كوزما، تركيا والجغرافيا السياسية للغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، مركز ترينذز للبحوث والاستشارات، أبو ظبي، شبكة الانترنيت http://trendsre-/search.org/ar/insight

٧. جاغتاي اوزدمير، صراع القوى الكبرى في شرق البحر الأبيض المتوسط، مجلة رؤية تركية، العدد ٢ السنة السابعة، ٢٠١٨.ص٣٦.

٨. جلال سلمي، تركيا وليبيا وجيوبوليتيك الطاقة في المتوسط، المعهد المصري للدراسات – تقديرات سياسية، اسطنبول، ديسمبر ٢٠١٩، ص٣.

٩. حارث قحطان عبدالله، التحولات الإستراتيجية الصينية من الإقليمية إلى الدولية- أهمية المنطقة العربية في منظومة المصالح الصينية، مجلة البحوث الصينية المصرية، جامعة حلوان، المجلد الثاني، العدد الرابع، القاهرة، ٢٠١٣، ص٢٨.

١٠. حمد جاسم محمد، حرب الغاز على سوريا والسيناريوهات المحتملة، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٧/٥/٤، شبكة الانترنيت http://fcdrs.com/po-lotics/729

١١. صلاح نيوف، جيوبوليتك الصراع على الغاز في الحوض الشرقي للبحر المتوسط، مركز اسبار للأبحاث والدراسات، ٢٠٢٠، ص٢٧.

١٢. عبد الرزاق بوزيدي، التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط- دراسة حالة سوريا ٢٠١٠-٢٠١٤، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة،

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

٢٠١٥، ص٣٠.
١٣. علي حسين باكير، أساطير الغاز وجيوبوليتيك شرق المتوسط، جريدة الجمهورية، ٧ آب ٢٠١٢.
١٤. علي حسين باكير، النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الاشتباك، مركز الجزيرة للدراسات، سلسلة تقارير، ١٩ نيسان ٢٠١٨، ص٣.
١٥. عليان محمود عليان، الغاز الطبيعي العربي: من مضيق جبل طارق إلى مضيق باب المندب-التحديات والمخاطر الاستعمارية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠١٦، ص١٢٠.
عماد فوزي شعيبي، الصراع على الشرق الأوسط: الغاز أولاً، شبكة فولتير، ١٧ ابريل ٢٠١٢، شبكة الانترنيت https://www.voltairenet.org/article173717.html
١٦. محمد وديع، الطاقة في شرق البحر المتوسط – ملامح صراع يتشكل، جريدة العرب، ٢٣/١٠/ ٢٠١٥.
١٧. مصطفى صلاح، غاز شرق المتوسط ومستقبل الصراع الإقليمي، مركز الحوكمة وبناء السلام، صنعاء، ٢٠١٨، ص٩.

ثانياً: المصادر الأجنبية.

1. Brenda Shaffer, “Israel – New natural Gas Producer in the Mediterranean”, Energy Policy, Vol. 39, no. 9 (Sep. 2011), pp. 5379–5383.
2. Darbouche Hakim, El-katiri Laura, Fattouh Bassam, East Mediterranean Gas: What Kind Of a
3. Elkabbouri Mounime ve Mohamed Lotfi, “Maritime transport and international trade: a study of transshipment opportunities and their impacts on The mediterranean region growth” The Business & Management Review, 2014, Volume 4 Number 4, P.2.

& Gas Potential of Greece, Geo Expro Magazine, Vol.10, No.6, December 2013, p. 47.

9. Michael Peck, "How Russia Is Turning Syria into a Major Naval Base for Nuclear. Warships (and Israel Is Worried)" The National Interest, 18.03.2017.

10. Nael Shama, The Geopolitics of a Latent International Conflict in Eastern Mediterranean, Al Jazeera Center for Studies, 2019, P. 3.

11. Ratner Micheal, Natural Gas Discoveries in the Eastern Mediterranean, Congressional Research Services Report, August 15, 2016, p 6.

12. Shirin Jaafari, Russia's naval base in Syria has decades of history, PRI, .06.10.2015.

13. Yılmaz, Ş., & Sever-Mehmetoğlu, D. 2016. "Linking Foreign Policy and Energy Secu-

4. Felipe Sánchez Tapia, Geopolitics of gas and militarization in the Eastern Mediterranean, Spanish Institute for Strategic Studies, Analysis Paper, P. 18.

5. Game-Shanger?, The Oxford Institute for Energy Studies, December 2012, p 3.

6. Isabel Weiss, Middle East Energy and Geopolitics, Konrad-Adenauer-Stiftung e. V. conference report Lebanon, 2019, P.7.

7. Karakasis Vasileois, Energy Security and the Cyprus Question: Securitization of Energy in the Eastern Mediterranean, IAPSS Political Science Journal, July 2014, Vol.27, P. 22.

8. Lie OIystein, Furstenau Jorn, Bellas Spyridon, Tsifoutidis Georgios, and Exploration: A Fresh Look at the Oil

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

rity: An Asset or a Liability for Turkey?"Uluslararası İlişkiler/ International Relations 13 (52): 105-128.